

**ناتجية السياسة النقدية في تحقيق التنمية المستدامة وأثرها على  
الاستثمار  
في مصر خلال الفترة (٢٠٠٣ - ٢٠١٦)**

رسالة مقدمة من الطالبة  
ياسمين سامي حسن فياض

بكالوريوس تجارة - كلية التجارة - جامعة عين شمس - ٢٠٠٥  
دبلوم في العلوم البيئية - معهد الدراسات والبحوث البيئية - جامعة عين شمس - ٢٠١٥

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة الماجستير  
في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية  
معهد الدراسات والبحوث البيئية  
جامعة عين شمس

صفحة الموافقة على الرسالة  
**فأهليّة السياسة النقدية في تحقيق التنمية المستدامة وأثرها على**  
**الاستثمار**  
**في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠١٦)**

رسالة مقدمة من الطالبة  
ياسمين سامي حسن فياض

بكالوريوس تجارة - كلية التجارة - جامعة عين شمس - ٢٠٠٥  
diploma in the field of environmental sciences - Environmental Studies and Research Institute - University of Cairo - ٢٠١٥

لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير  
في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

وقد تمت مناقشة الرسالة والموافقة عليها:

- التوقيع** **اللجنة:**
- ١ - د.أحمد فؤاد مندور  
أستاذ الاقتصاد - كلية التجارة  
جامعة عين شمس
  - ٢ - د.شريف محمد علي  
أستاذ الاقتصاد - وعميد كلية التجارة (السداد) الأسبق  
جامعة المنوفية
  - ٣ - د.إيمان أحمد هاشم  
أستاذ الاقتصاد المساعد - كلية التجارة  
جامعة عين شمس

**فاعلية السياسة النقدية في تحقيق التنمية المستدامة وأثرها على  
الاستثمار  
في مصر خلال الفترة (٢٠٠٣ - ٢٠١٦)**

رسالة مقدمة من الطالبة

ياسمين سامي حسن فياض

بكالوريوس تجارة – كلية التجارة – جامعة عين شمس – ٢٠٠٥

دبلوم في العلوم البيئية – معهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة عين شمس – ٢٠١٥

لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

تحت إشراف :-

١- أ.د/أحمد فؤاد مندور

أستاذ الاقتصاد — كلية التجارة

جامعة عين شمس

٢- د/أحمد فاروق عباس

مدرس الاقتصاد — كلية التجارة

جامعة الأزهر

ختم الإجازة :

أجيزت الرسالة بتاريخ ٢٠١٩/ / ٢٠١٩

موافقة مجلس المعهد ٢٠١٩/ / ٢٠١٩

٢٠١٩

موافقة مجلس الجامعة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالُوا

سَيِّلَانِكَ لَا مُلْمَلَ لَنَا

إِلَّا مَا هَلَمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ

الْعَلِيمُ الْأَكِيرُ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

سورة البقرة الآية: ٣٢

بسم الله الرحمن الرحيم  
والصلوة والسلام على سيدنا محمد أشرف المرسلين  
وعلى آله وصبه أجمعين  
أهدي ثمرة هذا الجهد  
إلى الحاضر الغائب الذي علمني قيمة العلم  
ولولاه ما كننته وصلته وأتممت هذا العمل  
والذي العربي رحمة الله  
إلى إبنتي العزيزة ( نور الجنـة ) تاليـا  
إلى رفيق دربي الذي لم يبذل عليـا بالجهـد  
أو بالنصيحة لإنجاز هذا العمل  
د / محمد الهواري  
وأخيرا إلى جميع الأصدقاء وزملاء الدفـعة

## شكر وتقدير

أتقدم بجزيل الشكر و الامتنان أولاً وقبل كل شيء لله رب العالمين الذي انعم علينا بنعمه وفضله العظيم، فله الحمد كما يليق بجلال وجهه و عظيم سلطانه

شكراً جزيلاً و تقديراً كبيراً لكل من مد لي يد العون من أجل إتمام هذا العمل و أخص بالذكر الأستاذ الدكتور أحمد فؤاد مندور أستاذ الاقتصاد ووكيل كلية التجارة

الأسبق - جامعة عين شمس لما غرمته به من رعاية و حسن توجيهه و ما قدمه لى من نصائح و إرشادات كانت لها عظيم الأثر في إخراج هذا البحث فقد ضرب مثالاً لخير معلم بارك الله فيه و جزاه عن طلابه خير الجزاء كما يطيب للباحثة أن تتقدم بخالص الشكر والإمتنان والتقدير إلى الدكتور / أحمد فاروق عباس

- مدرس الاقتصاد بكلية التجارة . جامعة الأزهر فقد كان توجيهات سيادته أفضل الأثر في انجاز هذا البحث فجزاه الله عن خير الجزاء

كما تتقدم الباحثة بجزيل الشكر و التقدير إلى الأستاذ الدكتور / شريف محمد علي أستاذ الاقتصاد والمالية والعميد الأسبق- كلية التجارة - جامعة المنوفية على تفضل سيادته بقبول المشاركة في لجنة الحكم و المناقشة ومنحى فرصة مميزة للاستفادة من آراء سيادته العلمية القيمة ، فجزاه الله عن خير الجزاء

وتتقدم الباحثة بجزيل الشكر و التقدير إلى الدكتورة / إيمان أحمد هاشم أستاذ الاقتصاد المساعد بقسم الاقتصاد - كلية التجارة - جامعة عين شمس

على تفضل سيادتها بالموافقة على المشاركة في لجنة الحكم و المناقشة مما يعد فرصة مميزة للاستفادة من آراء سيادتها العلمية القيمة و البناءه فجزاهما الله عن خير الجزاء

وأخيراً يسعدني أن أوجه بالشكر إلى جميع أصدقائي و زملائي و كل من ساندته و دعمته بكلمة لاتمام هذه الرسالة

## المستخلص

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى معرفة مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق التنمية المستدامة وكذلك أثراها على الاستثمار الإجمالي في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٦) ، وذلك من خلال تطبيق نموذج اختبار الانحدار المتعدد Multiple Regression وهو اختبار أحصائي مبني على افتراضيات طريقة المربعات الصغرى (OLS) ، ويقوم بتحديد الأثر والسببية بين متغير مستقل وأخر تابع ، على بيانات ربع سنوية حيث تم اختيار سعر الفائدة Interbank Interest Rate ، سعر الصرف REER ، السيولة المحلية M2 كمتغيرات للسياسة النقدية ، و معدل النمو الاقتصادي Unemployment rate ، معدل البطالة Real GDP Growth Rate ، ثانوي اكسيد الكربون CO2 Emissions كمتغيرات للتنمية المستدامة ، إلى جانب اختبار مدى تأثير السياسة النقدية على الاستثمار الإجمالي Gross Capital Formation في مصر.

وقد خلصت نتائج هذه الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي للسياسة النقدية على التنمية المستدامة (الاقتصادية والإجتماعية والبيئية) مع ملاحظة أنه لا يوجد تأثير للسياسة النقدية على النمو الاقتصادي بشكل لحظي بينما تؤثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في العام التالي اي انها تؤثر بعد عام على النمو الاقتصادي وذلك نظرا لطبيعة النشاط الاقتصادي والذي يتطلب وقت ما حتى تستطيع الاستثمارات ان تساهم في النمو الاقتصادي، كما أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي للسياسة النقدية من خلال السيولة المحلية علي الاستثمار في مصر .

## **الملخص**

### **مقدمة الدراسة:**

أخذت السياسة النقدية مكانة هامة بين أدوات السياسات الإقتصادية الأخرى ، بل أنها أصبحت من أهم السياسات الإقتصادية لأنها أكثر مرونة وتأثير عن تلك السياسات ، فضلاً عن الدور الذي تلعبه في تحقيق أهداف المجتمع، وتأتي أهميتها من تأثيرها الكبير على النظام الاقتصادي فأي إختلال في أداء النظام النقدي يلقي بظلاله على أداء النظام الإقتصادي من حيث معدلات النمو ومستوى الإنتاج والتشغيل وتوزيع الثروة والدخل الحقيقي ، حيث يظهر هذا بوضوح من إرتباط المشاكل الإقتصادية كالتضخم ، البطالة ، وتدحرج قيمة العملة بالحلول النقدية من خلال أدوات السياسة النقدية والإجراءات التي يضعها البنك المركزي لتحقيق الاستقرار النقدي في الدولة ، وقد أتسعت أهداف السياسة النقدية وأصبحت تلعب دوراً فعالاً في تحقيق التنمية المستدامة والتأثير في مؤشراتها وأبعادها بشكل ايجابي وهو ما سعى إليه مصر في الأونة الأخيرة ، من خلال إتباعها العديد من الإستراتيجيات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة مثل خفض معدل البطالة ورفع مستوى معيشة الأفراد والحد من تدهور البيئة واستنزاف مواردها.

### **مشكلة الدراسة:**

اعتمدت الدولة منهاجاً جديداً في السياسة النقدية تمثل في تحديد سعر الصرف بشكل كامل ، ورفع سعر الفائدة وهو ما كان له أثره على النشاط الاقتصادي بوجه عام في الأونة الأخيرة ، وفي هذا السياق تسعى مصر كغيرها من الدول إلى تحقيق التنمية المستدامة ، وكذلك إلى زيادة حجم الاستثمار لتحقيق التنمية الإقتصادية في ظل السياسات النقدية التي تتبعها، وعلى ذلك يمكننا تحديد مشكلة الدراسة من خلال المسؤولين الرئيسيين التاليين:

**١- هل هناك فاعلية للسياسة النقدية في تحقيق التنمية المستدامة في مصر أم لا؟**

**ويترافق عن السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية الآتية :**

- ما هي مبادئ التنمية المستدامة؟
- ما هي أهم مؤشرات وأبعاد التنمية المستدامة؟
- ما هو دور السياسة النقدية في تحقيق التنمية المستدامة؟

- ما هو أثر التغيرات في السياسة النقدية على الاستثمار الإجمالي ؟

٢- ما هو واقع الاستثمار في ظل السياسة النقدية المتبعة ؟

### أهمية الدراسة :

تتبع أهمية هذه الدراسة من ان السياسة النقدية بجمهورية مصر العربية كانت ولا تزال من اهم الادوات ذات التأثير المباشر على النمو الاقتصادي من خلال تاثيرها على قطاع الاستثمار في الدولة مما يجعلها قادرة على تحقيق التنمية المستدامة اذا ما تم استخدام أدواتها وادراتها على النحو الصحيح وذلك في ظل الإجراءات والقرارات الاقتصادية الأخيرة التي تعرض لها الاقتصاد المصري من تخفيض لقيمة العملة المحلية وانخفاض الاحتياطي من النقد الأجنبي ، وبالتالي تكمن أهمية الدراسة في إبراز أهمية ودور السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي ، وقياس مدى فاعليتها وتأثيرها على كل من التنمية المستدامة والإستثمار .

هذا وتسمم الدراسة ايضاً في تقديم دليل لإرشاد متذبذبي القرار في البنك المركزي المصري لأثر السياسة النقدية علي الجوانب المختلفة للتنمية المستدامة وانعكاساتها علي الإستثمار، وأيضاً تساهم في أن ترشد قرارات الجهات المختصة فيما يخص مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق التنمية المستدامة في مؤسسات الدولة المختلفة من أجل تحقيق التنسيق بينهم وبين متذبذبي القرار في البنك المركزي.

### أهداف الدراسة :

١- إستعراض السياسة النقدية لمصر خلال فترة الدراسة.

٢- إستعراض مؤشرات التنمية المستدامة لمصر خلال فترة الدراسة .

٣- إستعراض هيكل الإستثمار في مصر خلال فترة الدراسة .

٤- ابراز دور وأثر السياسة النقدية على الإستثمار.

٥- وضع نموذج قياسي لدراسة فاعلية السياسة النقدية على تحقيق التنمية المستدامة والاثر على الاستثمار لاستخدامه في التنبؤ والقياس .

٦- رصد أهم ملامح التغير في السياسة النقدية وتوضيح أهم الاليات والإجراءات التي لها آثر كبير على زيادة معدل الاستثمار في مصر حتى يتثنى لاصحاب القرار اتخاذها .

## فروض الدراسة:

و للإجابة على الأسئلة السابقة المطروحة في مشكلة الدراسة نفترض ما يلي:

١-**الفرض الرئيسي الأول :** لا يوجد تأثير للسياسة النقدية على التنمية الاقتصادية المستدامة .

٢-**الفرض الرئيسي الثاني :** لا يوجد تأثير للسياسة النقدية على التنمية الاجتماعية المستدامة

٣-**الفرض الرئيسي الثالث :** لا يوجد تأثير للسياسة النقدية على التنمية البيئية المستدامة.

٤-**الفرض الرئيسي الرابع :** لا يوجد تأثير للسياسة النقدية على الاستثمار الإجمالي.

## النتائج:

١ - لا يمكن قبول الفرض الرئيسي الأول القائل بأنه لا يوجد تأثير للسياسة النقدية على التنمية الاقتصادية المستدامة ، ويتم قبول الفرض البديل يوجد تأثير للسياسة النقدية على التنمية الاقتصادية المستدامة .

٢ - لا يمكن قبول الفرض الرئيسي الثاني القائل بأنه لا يوجد تأثير للسياسة النقدية على التنمية الاجتماعية المستدامة ، ويتم قبول الفرض البديل يوجد تأثير للسياسة النقدية على التنمية الاجتماعية المستدامة .

٣ - لا يمكن قبول الفرض الرئيسي الثالث القائل بأنه لا يوجد تأثير للسياسة النقدية على التنمية البيئية المستدامة ، ويتم قبول الفرض البديل يوجد تأثير للسياسة النقدية على التنمية البيئية المستدامة .

٤ - لا يمكن قبول الفرض الرئيسي الرابع القائل بأنه لا يوجد تأثير للسياسة النقدية على الاستثمار الإجمالي ، ويتم قبول الفرض البديل يوجد تأثير للسياسة النقدية على الاستثمار الإجمالي .

## التوصيات:

من خلال هذه الدراسة وبناءً على النتائج التي توصلنا إليها يمكن صياغة التوصيات التالية :

١- ضرورة التنسيق بين أدوات السياسة النقدية والسياسات الاقتصادية الأخرى حتى لا يكون هناك تعارض بين أهداف كل منهم .

- ٢- وجوب إعطاء إستقلالية أكبر للسلطة النقدية حتى لا يكون هناك قصور في أدائها .
- ٣- تطوير الجهاز المالي بما يتناسب مع أداء وقرارات السلطة النقدية في مصر .
- ٤- التوسيع في إستخدام أدوات السياسة النقدية واستخدام وسائل متعددة وعدم الاعتماد على أداة محددة لفترة طويلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر .

## قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
١١-١	<b>الإطار العام للدراسة</b>
٥٩-٦٢	<b>الفصل الأول : السياسة النقدية " إطار نظري "</b>
١٤	<b>المبحث الأول : ماهية السياسة النقدية وأهدافها</b>
١٤	أولاً: نشأة وتطور النظم النقدية
١٨	ثانياً: مفهوم وأهداف السياسة النقدية
٢٣	ثالثاً: آلية انتقال السياسة النقدية(قنوات الإنقال)
٢٨	<b>المبحث الثاني: السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي</b>
٢٨	أولاً: مرحلة ما قبل المدرسة الكلاسيكية
٢٨	ثانياً: المدرسة الكلاسيكية
٣١	ثالثاً: المدرسة الكنزية
٣٢	رابعاً: نظرية كمية النقود
٣٥	خامساً: النظرية النقدية
٣٧	<b>المبحث الثالث: السياسة النقدية و أدواتها في مصر</b>
٣٧	أولاً: أدوات السياسة النقدية
٣٨	- الأدوات غير المباشرة
٤٠	- الأدوات المباشرة
٤١	ثانياً: مراحل تطور السياسة النقدية وأدواتها في مصر
٤٣	فترة الركود والأزمات الاقتصادية (٢٠٠٤ حتى ٢٠٠٤)
٤٨	فترة الإصلاحات الاقتصادية (٢٠٠٤ حتى ٢٠١٠ )
٥٢	تطور السياسة النقدية بعد ثورة يناير (٢٠١١ حتى ٢٠١٦) -

٥٩	الخلاصة
٨٦-٦٠	<b>الفصل الثاني : التنمية المستدامة</b>
٦١	المبحث الأول : التنمية المستدامة (المفهوم والأهداف والمبادئ والأبعاد )
٦٢	أولاً : مفهوم التنمية المستدامة
٦٤	ثانياً: أهداف التنمية المستدامة
٦٦	ثالثاً: مبادئ التنمية المستدامة
٦٧	رابعاً: أبعاد التنمية المستدامة
٧١	<b>المبحث الثاني : مؤشرات التنمية المستدامة</b>
٧١	أولاً: المؤشرات الإقتصادية
٧٢	ثانياً: المؤشرات الإجتماعية
٧٣	ثالثاً: المؤشرات البيئية
٧٥	رابعاً: المؤشرات المؤسسية
٧٥	خامساً تحليل مؤشرات التنمية المستدامة في مصر للفترة ( ٢٠٠٠,٢٠١٦ )
٧٥	المؤشرات الإقتصادية في مصر ٢٠١٦-٢٠٠٠
٧٩	- المؤشرات الإجتماعية في مصر ٢٠١٦-٢٠٠٠
٨٣	المؤشرات البيئية في مصر ٢٠١٦-٢٠٠٠
٨٥	المؤشرات المؤسسية في مصر ٢٠١٦-٢٠٠٠
١١٩-٨٧	<b>الفصل الثالث: الاستثمار في مصر</b>
٨٨	المبحث الأول: الإطار النظري للاستثمار

٨٨	أولاً: مفهوم الاستثمار
٨٩	ثانياً: أهمية الاستثمار
٩١	ثالثاً: أهداف الاستثمار
٩٢	أشكال الاستثمار: رابعاً
٩٤	خامساً: تمويل الاستثمار
٩٩	<b>المبحث الثاني: تطور الاستثمار في مصر</b>
٩٩	أولاً: مناخ الاستثمار في ظل التنافسية
١٠٦	ثانياً: الإطار المؤسسي والقانوني للاستثمار في مصر
١١٤	ثالثاً : تطور تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر في الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠١٦)
١١٩	الخلاصة
١٤٠ - ١٢٠	<b>الفصل الرابع الدراسة التطبيقية</b>
١٢٢	<b>المبحث الأول: منهجية الدراسة التطبيقية</b>
١٢٢	أولاً: الهدف من الدراسة التطبيقية
١٢٣	ثانياً: فروض الدراسة
١٢٤	ثالثاً: حدود الدراسة
١٢٤	رابعاً: أسلوب الدراسة
١٢٦	خامساً: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة
١٢٧	<b>المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج التحليل الإحصائي لختبارات الفروض</b>
١٢٨	أولاً: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة
١٢٩	ثانياً: مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

١٣٠	ثالثاً: اختبارات الفرض الرئيسي الأول
١٣٢	رابعاً: اختبارات الفرض الرئيسي الثاني
١٣٤	خامساً: اختبارات الفرض الرئيسي الثالث
١٣٥	سادساً: اختبارات الفرض الرئيسي الرابع
١٣٨	سابعاً: ملخص اختبارات الفروض و النتائج
١٣٩	<b>النتائج والتوصيات</b>
١٤٨-١٤١	<b>المراجع</b>
١٥٩-١٤٩	<b>الملاحق</b>
٥-١	<b>المستخلص والملخص باللغة الانجليزية</b>